بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين

الحمد لله الذي رفع بالثنا عليه قبل تعلق الافعال الخافض بجوائزه ما وعده بالتمييز والحال الجازم بحوافضه حروف
الاشكال المعرب فيما بناه على غير مثال المسوى بين الحركة والسكون في الدلالة على التغيير والانتقال القاضي
على كل جمع سالم سفر النظام وعلى كل معرف بالابهام وان كان من مشاهير الاعلام احمده بمجموع محامده
المعدودة النظير واشكره على الائه بسواء في حالي التعريف والتنكير واشهد ان لا اله الا الله وحده لا
شريك له شهادة مفسرة مبهمات الضمائر منصوبة على اقتضاء الافعال لها لا قضاء المصادر واشهد ان
محمدا عبده ورسوله الامكن بالتقديم في المعرفة ووزن الفعل وظهور الصفة المنعوت بالظرف والصرف الموصوف
بالعطف لا بتوسط الحروف صلى الله عليه وعلى جميع توابعه توكيدا ووصفا وبدلا وعطفا صلوة باقية على اصالة
التمكين مستراة افعالها عن ... وفي السنين مانعة ذوات استعلالها اشراب الفتح كسون اللين ما يقابل السكون
والتعريف ونساجل التصريف والتصريف اما بعد فان كتاب المنجم بالمفصل على المفصل في درائه المفصل
بحر متلاطم الامواج بما اودعه من النصوص والحجاج شمس جوهرها في السما ونورها على الغبراء اعطي كل
اصل ما يعرف به ويبوق ويجدي كل لسان ما حرس به وسطق منقبا عن الادلة المختلفة والحجج الاقناعية لكنه
يستدعي فهما عالية وفكرا ان وجدت على الذهن فعاليه وقد احتوى منه هذا الكتاب على المقاصد وتكفل
باطلاق الفوائد والا تقيد الشوارد لا تغادر من المفصل صغيرة ولا كبيرة الا احصاها ولا بديع معضلة
الا كشف عنها واستقصاها وما عدا ذلك فخارج عن الكتاب او انه كالقشر على اللباب وقد سميته بحاله
المحصل في شرح المفصل والله سبحانه يسعف باختتامه منة واكرامه انه سميع قريب شرح ديباجة الكتاب

قوله الله احمد اي احصه بالحمد وفيه تخصيصه الله بالحمد من جهة جعله مفعولا مقدما لان النسبة مسئول
عنها او في تقدير ذلك فاذا كان غرض السامع بيان المفعول الا الفعل وجب تقديمه وان لا يكون للفعل مفعول
سواه والا لما كان الجواب مطابقا للسؤال ولو كان الغرض بيان الفعل دون المفعول لكان الوجه تقديم
الفعل فوضح ان تخريج ... قد جعل حمد مبني مجهول وانما الكلام بتخصيصه بجهل اي الله اخص بحمدي
على جعله لي من علماء العربية واللغة نقع على المفردات من جهة كشف موضوعاتها والنحو يقع على العلم بتلك
تلك المفردات من جهة ما يعرض لها من الحركات والسكنات والتغيرات لحروف الكلمات والعربية
ثم الفضلين الشعوبية نسبة الى شعوب ... غلب صحة النسبة وان كان جمعا قال عليه السلم كذب النسابون
فيما بعد عدنان حيث لم يعدها ان لو قع مناداه العربية لاعلة لغضبهم ومنابذة حال او مفعول له والعامل
ما سبقه معدون اي يعدون من الشعوبية لاجل منابذتهم العربية الذي يقضى منه العجب اي
يحصل منه نهايته وخص العلماء الاربعة لان سيبويه شيخ البصريين والاخفش تلميذه والكسائي شيخ الكوفيين
والفراء تلميذه والمنصوب ... وهو في اللغة الرفع ومراده القران والحديث وابدائه طريق او وجهه
انه لحذف المضاف ... انهم بالنصب عطف على الاسفا الطلاق الارسال وداسا نصب على المصدر
اي يطلقون طلاقا ... للوصل فنطسوا نصب لجواب الاستفهام وهو بالحسن متعد وبالضم لازم

ومعناه بحو والمراد بالفرق بين هذه الحروف معربه او ضمائره ايما ما في حشو الاضمار بما ينبغي
بجل حذفه اثر الخلاف الحذف وكلامهم في الحذف والاضمار يقع ... بجان بعض النقاد يرى
بعضها بعضا لا دلالة على بعض والاختصار قلة اللفظ مع كثرة المعنى كقوله تعالى فاصدع بما تومر
فانه يتضمن معنى الرسالة والتاكيد كقوله سبحانه هيهات هيهات لما توعدون وقد نظمي نرجح
ترك التاكيد اذ التاسيس اولى لافادته معنى جديدا وقد تعارضا في قضاء التكرار الظهور الاهتمام
بعثا على التحصيل واعتمادا على معرفة الكلم المستفاد على المراد اودليل اخر والفرق بين متى وان ان
متى للزمان وان للشرط فلو قال متى لم تدخل الدار فانت طالق منذ زمان يمكن فيه دخولها فيه
ولم تدخل طلقت ولو كان بان لم تطلق الا قبيل الموت من دخولها في الصحيح بان يموت شلاه
والمختار ان متى كاذا في الفورية خلافا لابي حنيفة واما كلما فلا يقتضي التكرار من حروف الشرط شعلها
لان كلا موضوعة للشمول فتستغرق والفرق بين ان ومتى ان اذا للامور الواجبة الوجود
وما جرى مجرى ذلك نحو اذا طلعت الشمس واذا اقتضت ... ومتى لما لم يتردد بين الوجود والعدم من غير
ترجيح ثم نظروا عطف على هلا سفهوا وعلى ما لهم لم ينزلوا وان الاعراب في موضع الحال التوادي
خشبات تشد على خلف الناقة اذا صروا الواحد تودية وانان جمع ابن بفتح الهمزة وكسرها وسكون
الباء وعلى بد بمعنى عدد والمعرب العارف بالاعراب ... بمعنى الباطل قولهم خبط خبط عشواء و
وهذا مثل يضرب لمن لا يفرق بين الصواب والخطا فان الناقة العشواء لا تهتدي الى مجانبة الخطاء
في سيرها ونكت نظم القران معانيه الدقيقة والمحاسن جمع حسن على غير قياس فالصادقة ...
الصادف عن علم الاعراب اشياعي اخواني قوله بحماية الابواب منكور عند ائمة اللغة انما
والسجال الدلاء المملوة وهذا يوذن بانه لم يركنا به يسلح المنزلة زيد بالنحو فيستكثر بهذا
الكتاب الفريدة المنفردة في حسنها ويجوز ان تكون بينا بجد مفعول اخر على معنى الى لم
اسبق نصحا يقع في هذا العلم الذي جمعته في هذا الكتاب في ترك بمعنى الملح كما في النبي والعائد له
عائد الى الكتاب او الى الخبر او القصد المدلول عليه في تقدم فصل وانما لم يذكر هنا في المشترك
من قبل اشتراك الاسم والفعل والحرف فيه لان الكلمة جنس الاقسام الثلثة فكيف يسبقها نوعها معا
مع الجهل بحقيقتها قوله في معنى الكلمة والكلام اي في تفسيرهما قوله الكلمة هي اللفظة الدالة على
معنى مفرد احترز من نحو مرادفه نسبة وقوله بالوضع خرج الدال الدلالة عقلية كالمهملات كمقلوب زيد
فان صدرت تقتضي محلا لا كما ان الفعل يدل على الحدث والزمان فلا يندرج في الحد اذ مراده المعنى
الذي ليس فيه نسبة ولا يعترض بالفعل لكونها تسمى كلمة لانه حد الكلمة في الاصطلاح النحوي فلا يعترض
اطلاقها بمعنى اخر كما في حق الفقه في الشرع فانه لا ينقض باصطلاح ... والمراد باللفظة ما كان
على صور المفردات مجردا عن قيد الوحدة والكمية المعينة والوضع ... الصادق في وحي ونسر جلس
ومنجنيق واستخرج ونحو ذلك كل واحد منها وفي حاشية المفصل الاسماء التي يدل على المعاني خمسة العقد
كله

واللحظ واللسان واللفظ والنصب بمعنى اللفظة اخترز عن ذلك وقوله الدلالة على معنى احتراز من
اللفظة التي لا معنى لها وقوله مفرد احتراز من مثل الرجل لانه يدل على الذات والتعريف وقوله
بالوضع احتراز عما تغلط فيه العامة قوله وهي جنس تحته ثلاثة انواع اذ يصدق على الاقسام الثلثة
وعلى اشخاص الاقسام مع اختصاص كل واحد من الاقسام والاشخاص بامر ينفصل عن مطلق
الكلمة وهذه حقيقة الجنس وحصرها تحتها من الاقسام في ثلاثة يؤذن بانه لا رابع لها ويدل عليه
ان الكلمة ان لم تدل على معنى في نفسها فالحرف وان دلت فاما مع اقترانه باحد الازمنة الثلثة اولا
فان كان فهو الفعل والا فهو الاسم ومعنى قولهم في نفسه انه مستقل بافادة معناه الافرادي والحرف
مشترط في دلالته على ما معناه ذكر متعلقه ولا يرد نحو او واي وبعض وكل وما يلزمه الاضافة لان
توقف استعمالها على انضمام غيرها اليها عارض في جنسها ونحو عن وعلى والكاف في الاسمية يجب رده
الى هذا وان لم ينضم امر اجراء للباب مجرى واحدا وقوله في الكلام بالاسناد احتراز من المركب على
جهة المزج كبعلبك والمركب على جهة الاضافة كغلام زيد فان الثاني منهما كلام التعريف والمراد بالاسناد اسناد
افادة فلا يرد الجملة الشرطية من جهة انها لا تفيد ونقول عدم الافادة لها عارض والحد يكون باعتبار الامور
الاصلية ومن ثم لم ينقض حد الفعل الماضي بنحو نعم وبئس اذا استعمل للانشاء ولا حد الكلام بنحو تأبط
شرا مسمى به والقول اعم من الكلام والكلم جمع لكلمة كلبن اواسم جنس فيه احتمال وقوله ولا ياتي ذلك ولا
يستقيم تركب الاسناد الا في الاسمين او في فعل واسم لان الاسم يسند ويسند اليه والفعل يسند والقسمة
العقلية ستة اسم واسم واسم وفعل واسم وحرف وفعل وفعل وفعل وحرف وحرف وحرف صح ذلك
ذلك من القسمين الاولين لان يكون دالا لاشتماله على الاسناد ولم يصح في الاربعة الباقية لفقده منها فان
فان قلت فكذلك الفعل لا يخبر عنه بل يخبر عنه وكذلك الحرف قلت المراد لا يخبر عنه حالة دلالته
على معناه الموضوع له وحالة قولك لا يخبر عنه ليس مستعملا فيما وضع له فلا تناقض قوله وتسمى الجملة يعني
الكلام يقال له جملة وفي يسمى ضمير قائم مقام الفاعل والمفعول الثاني ليسمى لا يكون ابدا الا لفظا ولا نقام مقام
الفاعل القسم الاول من الكتاب في الاسماء وانما قدم قسم الاسم لاستقلاله كلاما واتما وسط الفعل
لانه يكون ركنا في الكلام ونحو ازيد في تبدي ادعو زيدا ولعله سمي اسما لعلوه على قسيميه في الاسناد فانه
ماخوذ من السمو وهو العلو وعند الكوفيين من السمة وجمعه على اسماء لا اوسام وتصغيره على سمي لا وسيم يابى
ذلك ولكنا قولهم تسميت اسمي ولا يقولون وسمت بهم ولو كان مقلوبا لما تصرف اكثر من تصرف اصله وقوله
الاسم ما دل على معنى في نفسه خرج الحرف لافتقاره الى ذكر متعلقه ولولا قيام دليل الاسمية في الموصولات ونحو
اذ واذا بدخول حروف الجر وعود الضمير وغير ذلك لقضي عليها بالحرفية فوجب اذا ان يكون افتقارها
عارضا قوله دلالة مجردة عن الاقتران خرج الفعل ومراده الاقتران باحد الازمنة الثلثة الماضي
بخصوصه والحال بخصوصه فلا يرد الصبوح والغبوق باعتبار انه نحو ولا المضارع باعتبار انه لا يدخل
لانه حقيقة في الحال ومن قال انه مشترك فالاتفاق على انه لا يطلق الا مرادا به احد الزمانين وانما اللبس عند السامع

وذلك

في اللام
وذلك لا يمنع كونه لمعين كالعلم اذا جهل مسماه ولا يدخل نعم وبئس وحبذا وليس نظرا الى انها لا تدل على
زمان لان سلب دلالتها عارض لقصد الانشاء بها واما ليس فلانها بمعنى ما النافية قوله وله
خصائص موجع خصيصة ومن عادتهم ذكر الخاصة بعد الحد لانها اعون على التعريف عند المبتدي والفرق
بين الحد والخاصة انه يلزم من وجودها وجود المخصوص ولا يلزم من فقدها فقده والحد يلزم من وجوده
وجود المحدود ويلزم من فقده فقده ولو لم نحو ما انت بالحكم الترضى حكومته شاذ والذي غره ان
اللام في الترضى موصولة فاجراها مجرى الذي فوصلها بالفعل وقوله منها جواز الاسناد اليه اي الاخبار
عنه وانما اختص به لان الافعال والحروف من الاسماء ما يوافقها معنى ويسد مسدها فاذا ارادوا الاخبار
عن تلك المعاني عبروا عنها بالاسماء لانها تحصل المقصود قال سيبويه قد يستغنى بالشيء عن الشيء
كما استغنوا بترك عن ودع ووذر فاذا ارادوا الاخبار عن معنى جلس ووقف قالوا الجلوس اسهل
من الوقوف وكذا في الحروف يقولون الابتدا اصعب من الانتهاء وقد اجروا اذ واذا وكثيرا من الاسماء
هذا المجرى وقد اشعر قوله منها جواز الاسناد انه لم يستوعب جميع الخواص كالتصغير والنسب
وكونه فاعلا ومفعولا وموصوفا ومثنى ومجموعا وانما قال ودخول حرف التعريف عليه ليعم اللام
نحو الغلام والميم نحو يومي بامسهم اي بالسهم وانما اختص بحرف التعريف لانه يفيد التعيين ليصح
الاخبار عما يدخل عليه ولا يخبر الا عن اسم وقوله والجر لانه اثر حرف الجر الموضوع لايصال
النسبة الى المنسوب اليه ولا ينسب الا الى الاسم وقوله والتنوين يريد كل تنوين لا يختص بالقوافي
اما تنوين التمكن فلانه وضع للفرق بين الاسماء والافعال او لما هو باق على اصالته في الاعراب ولا
مناسبة في الاعراب الا الاسم واما تنوين التنكير فلانه موضوع لما يدل التنوين على تنكيره وكصه ومه
ويكون في اسماء الافعال والاصوات واما تنوين المقابلة وبابه جمع المؤنث السالم فكان التاء التي
بعد الالف في مسلمات عوض عن التاء التي في المفرد فانه لم يلحقه زيادة في جمعه سوى حرف واحد
وهو الالف فنونه ليكون تنوينه مقابلا للنون مسلمون فتساويا في الحروف زادت في الجمع الاولى
منهما لا تفارق لدخول اللام والاضافة والثانية نون تفارق في الحالين وليس تنوين مكانه والملابس
مع مانع الصرف وفي التنزيل من عرفات ومن العرب من يمنع بها الصرف وهي قليلة واما تنوين
العوض فهو اللاحق للمضاف عوضا من المضاف اليه فيما التزم اضافته كيومئذ ومررت بكل قائما
ولا يضاف الا الاسم لان فائدة الاضافة تعريف المضاف وتخصيصه ليصح الاخبار عنه وقوله والاضافة
يريد كونه مضافا ولو اراد المضاف اليه لقال والاضافة اليه كما قال والاسناد اليه والاجود ان يكون
هذه المعطوفات مجرورة عطفا على الاسناد ويجوز رفعها عطفا على قوله جواز وانما كان الاول اجود لانه
يفيد ان قبولها للعلامة ذلك دليل على اسميتها وان لم يكن موجودا ومن اصناف الاسم الجنس لما كانت
الكلمة جنسا كان لها انواع وهي الاسم والفعل والحرف ثم الاضاف تحت الانواع كالرومي والزنجي تحت الانسان
ثم الاشخاص تحت الاصناف وهو في الكتاب عبارة عن الفصول وقوله وهو ما علق على شيء وعلى كل ما اشبهه

مفهوم جميع المعارف غير العلم اذ المعرف باللام يصلح لكل معهود واسم الاشارة لكل مشار اليه وانت لكل
مخاطب فيسان كل واحد منها علق على شيء وعلى كل ما اشبهه في المعنى الذي وضع اللفظ بازائه والاجود ان
يقال ما علق على شيء بعينه قوله وينقسم الى اسم عين واسم معنى المراد باسم العين ما يقوم بنفسه وباسم المعنى
خلافه وكل واحد منهما ان صح الوصف به فهو الصفة والا فجامد ان كان للعين واسم معنى غير صفة ان
كان لما لا يقوم بنفسه ثم مثل لكل واحد من الاقسام الاربعة تماثيل فرجل وفرس اسم عين ليس بصفة وعلم
وجهل اسم معنى ليس بصفة وراكب جالس اسم عين صفة ومفهوم ومضمر اسم معنى صفة نحو معنى مفهوم ومضمر
اي خفي **ومن اصناف الاسم العلم** وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه انما ذكر هذا الصنف
بعد صنف اسم الجنس لانه مقابل له اذ الاول يدل على المنكر بجوهره والعلم يدل على المعين بجوهره لا بالة اخرى
كاللام ولا قرينة كالاشارة وقوله بعينه خرج اسم الجنس وقوله غير متناول ما اشبهه خرج باقي المعارف
فان قلت خرج عن الحد العلم الجنسي كاسامة اذ يطلق اسامة على كل فرد من افراد الاسود ولذلك
صحت التثنية والجمع نحو الاسامتان والاسامات وبهذا يظهر انه يدخل في حد اسم الجنس قلت
انما وضع للحقيقة الكلية والاطلاق لما في الخارج لمشاركته للحقيقة في صدق الحد عليه وليس ذلك على
وجه المجاز اذ لا يصح في واحد من افراد الحيوان ان يقال انه ليس بحيوان والتغاير وان كان حاصلا
بين المعنى الكلي وفرد منه الا ان العرب لم تعتبره في الاطلاق بل جعلوهما كالشيء الواحد ولذلك يصح
اسامة اقوى من ثعالة والمراد الجنس وان تقال اسامة في الطريق والمراد فرد منه فظهر ان استعمال
علم الجنس للشخص عارض قد تعلم ان العارض لا يرد نقضا على الحد واعلم ان العلم الشخصي كالانسان
باللام الى معهود وان العلم الجنسي كالاشارة باللام الى حقيقة الجنس قوله ولا يخلو اما ان يكون اسما كالاشارة
كزيد وجعفر اورد هذا على حصر العلم في الاقسام الثلثة بدل عليه ان العلم ان كان فيه اب او ام مضاف
فهو كنية وان لم يكن فان كان مسمى به تشابهه او ملابسته فهو اللقب والا فهو الاسم والاسم وان كان
يطلق على كل واحد من الاقسام الثلثة لكن مرادهم به ههنا ما ليس بلقب ولا كنية والكنية بابي عمرو
تفاؤل بالبقاء والكلثة كثرة لحم الخد بن بطة منقول عرفي احد البط من البط او من الخزف او من
المن من مصدر بط تبط وقفة اصله للشجرة اليابسة وللعزفة اليابسه والتي تحمل من
الخوص قوله وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل هذا تقسيم باعتبار غير اعتبار الاول وهذه
القسمة متداخلة لان المنقول والمرتجل لا يخرج عن المفرد والمركب انما ذلك تقسيمان ادرجهما للعلم
تحالهما فالمفرد كل علم من كلمة فقط والمركب من اكثر والمنقول ما سبقه سابقة وضع والمرتجل خلافه كالاسم دون الشخص
كان المسمى به لم يتردد فيه بل فاله فاتما والقمام ليس حاله تردد ومنه قولهم اربد من بحث الرجل يعني
من غير مهلة ثم اخذ في اقسام المركب وحصرها الى الواقع في كلام العرب لا بالنظر الى الامكان العقلي بالنظر
اذ لم يذكر المركب من اسم وحرف ولا من فعل وحرف ولا من حرفين لم يذكر المركب من الجملة المسمية
وبرق نحره اذا لمع وتابط شرا تابطت الشيء اذا جعلته تحت الابط وسبب تسميته انه جعل تحت ابطه
فعوزم

جفنه وقيل سيفا وقيل سكينا فسئلت امه عنه فقالت تابط وذو حبا سمي لقد نبه الحب
او انما قال ويزيد في مثل قوله تبت لان الفعل قد ينقل مجردا عن الضمير ملونا من فعل المفردا
وح يعرب وانما لم يؤثر العامل الداخل على الجملة المسمى بها لانها من حيث هي جملة لا تسلط عليها
العامل ولا على جزئها الاول لانه ان كان فعلا فالعامل الذي كان يدخل عليه من خواص
الفعل وبعد النقل صار اسما فلا يصح دخول ما كان عليه وان كان اسما فلانه ليس هو بخصوصه
كالاسم الذي يسلط عليه العامل بعد النقل بل انما تسلط على المجموع ولذلك لم يجز ان يعرب
الثاني فقط ولا جاز ان يعرب كل واحد منهما لان حكم الجملة باق عليهما بعد النقل ولو جعل لهما
اعراب واحد في اخر الثاني لفات تركيب الجملة وتفوت الحكاية المؤذنة بالنقل ولا يرد مفعول حسب
لان الاول اقتضاه الفعل على انه محل قام به الثاني واقتضى الثاني على جهة انه متعلق حصوله للاول وقوله
نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد انشد خلف الاحمر وبنو يزيد فيه بيان او بدل من اخوالي
ولهم علينا فديد في موضع المفعول الثالث وعلينا متعلق بلهم ولا يعمل فيه فديد لانه مصدر فلا يتقدم
معموله عليه وظلما مفعول من اجله او حال وعامله نبئت او مضمر دل عليه فديد نعد بن كبير وا علينا
ظالمين او لظلمهم او نعد ون علينا من اجل ظلمهم ويجوز ان يكون ظلما مفعولا ثانيا وعلى هذا لهم فديد جملة
في موضع الحال او مفسرة للظلم تعالى فلا تعقد فديا وتعالى الجفا من الفداد بن هم الذي يعلوا صوا تهم
في مواشيهم وفي كتاب العين الفديد والفدد صوت كالحفيف وهو صوت لطيران الطائر ومعد
اصله معدي يتسلد بالياء لانه اسم مفعول من عداه يعدوه او كرب لعله من الكرب وهو ان يخلق على
النفس وبا معدي كرب ساكنه واجاز الزجاج فتحها على القياس وبعل اسم صنم كان لقوم الياس النبي صلعم
على نبينا وعليه وبك لعله من بككت الشيء اذا دققته او من بك عنقه اذا كسرها وسيبويه مركب من اسم وصوت
شبه تصويت النساء عند التفجع ونفط هو الحبر تب ويجوز في نونه الفتح والكسر اكثر ومن النحاة من يعرب
هذا كما يعرب بعلبك وقال ابو العباس وقال في تثنيه عمر وبهان في جمعه عمر وبهون عبد مناف من اجداد
رسول الله صلعم وهو ابن قصي بن كلاب وامرء القيس اسم شاعر وانما قال والكنى لئلا يتوهم انها لا تندرج في
قوله او مضاف ومضاف اليه لامتيازها عن مطلق هذا النوع لاشتراط كون المضاف فيها ابا او اما وقوله
والمنقول على ستة انواع في هذا التقسيم اضطراب في ذلك انه قسم المنقول عن الاسم بالنظر الى خصوصياته ثلثة
اقسام ولم يقسم الفعل الى ثلثة مع انه ينقسم الى الماضي والمضارع والامر كشمر ويغلب واصمت وجعل الصوت
قسما نظرا الى خصوصه مع انه داخل تحت الاسم وسمي هذا انواعا لان المنقول كالجنس المنقول عليها وجعل
سيبويه من المركب مرا سمين ولم ينظر الى خصوص الثاني ليقول ان سيبويه مركب من اسم وصوت
وقوله كفضل هو مصدر فضل يفضل ومعناه الزيادة واياس مصدر اسه او ساواه باسا اذا اعطاه
وليس مصدر ايس المقلوب عن يئس لان مصدر المقلوب طريقه ان يوافق الفعل الاصلي الفعل المقلوب
ويدل عليه ان الاصل ايس يئس انهم لم يقولوا ائس فعلوا فالكلمة الى الخرك ها وانفتاح ما قبلها على ما تقتضيه القيا

وقف

اذا اصل استدان استدين واسطال استطول واى كذا كانت لا علال اليا والواو وهذا لم يكن فاءه في نية السكون فصل وادغموا تا تفعل وتفاعل فيما بعدها وبدا اكان اوالذى بعد هذه التاء مقاربا لها تفعل وتفاعل على الاختلاف ان هذه التا لا تدغم في تعلم وتماثلوا ونحو ما يجوز ادغامه فيه في اثنى عشر حرفا نحو تجلد وتمسك وتذكر وتدبر وتزين وتطير وتترس وتسمع وتمرق وتعرف قوله مجتلبين همزة الوصل الواقع بالادغام هذا في الفعل الماضى وحرف المضارع في المضارع يعنى همزة الوصل وفي التنزيل يطيروا بموسى وقال وليذكر اولوا الالباب وقال يتساقط عليك رطبا فان قلت هلا كان اثاقلوا واطيروا وامثالهما كانبعوا قلت لو كان اطيروا انفعلوا لكان لفظه اطاروا ومثل اكالوا وكذا اثاقلوا يكون لفظها تفلوا وانما هو تفاعلوا ولذلك جاز التضعيف في اطيروا والالف فارقة بين العين واللام في اثاقلوا وقوله ولم يدغموا نحو يتذكروا للا يجمعوا بين حذف اليا وادغام الثانية مودى الى حذف حرف المضارع فقطعا فتذهب مقصود دلالته فان قلت ذلك غير محذور وانها محذوفة في تذكرون لا دلالة ما ضمه ينقل قلت البصريون يرون ان المحذوف الثانية وشرطه الفتح فيها حتى لو بنيته للمفعول لم يجز الحذف نحو تتعلم للا يفضى الى اللبس بالبناء للفاعل ووجهة الكوفيين ان حرف المضارعة كان بالحذف احق وهو مراد معنى فلذلك يثبت دلالته واكذف كان كراهة اجتماع التائين ولذلك اعراب المضارع عليه قال تعالى تنزل الملائكة والروح فيها وجوز طائفة منهم الامرين واحتج البصريون على ان المحذوف الثانية باعلالها بالادغام في نحو يذكرون قال قلت قوله في المفصل للا يجمعوا بين حذف التا وادغام الثانية يوذن باختيار مذهب الكوفيين قلت كلا فان كل واحد منهما ثانية لصاحبتها او سماها ثانية لانها طرئت على التاء الثانية في الماضى فهى ثانية في الرتبة دون النطق بها مع اختها فصل وو الادغام ا ذو هم ست معنى في العدد واصله سدس وهذا سماعى ثم ادغموا في التاء الدال كرهوا اجتماع السينين والحاجز بينهما غير حصين لسكونه واختيرت خفة كثرة الاستعمال ولذلك لم تبدلوا في سدس الذى هو نصف الثلث فان قلت كيف يكون الادغام شاذا مع الاتفاق على قد ست وود قلت القياس في مثله الاظهار لانهما كلمتان وهو مفض الى اللبس بكونه مضاعفا اصليا ولذلك لم يدغموا عند اذ في جمع عتود وان افضى الى الاستكراه في النطق و يمكن ان يكون فيهما شذوذ الادغام لشذوذ اصله وهو الابدال ولو ادغموا على اصله قبل البدل لكان اما بقلب الدال سينا وفيه جمع بين السينات الثلث وبقلب السين دالا وفيه اذهاب لصفة الصفير منهما وقوله ومنهم في لغة بنى تميم الكلام فيه بعد اسكان تائه والهمزة ونحو ومن علبه فانه على ست من جهة الادغام الساكنة في الدال لصرت ذو انهما من جهة ادغام في المتقارب في كلمة ولغة اهل الحجاز

الجماد اوتد وقوله ومثل عدان في عتدان العتود الجدى وشذ من جهة افضائه الى اللبس بكون وزنه فعلان الادغام اصله لا مثله وقال بعضهم عتد فرارا من هذا اي من الادغام المفضى الى اللبس والمفضى الى الثقل فصل ووقعت عدلوا في بعض مثل الى المثلين والمتقاربين الى عوار الادغام الى الحذف لانه تخفيف وشرطه ان يكون لما قبلهما متى كما نحو ظلت وحست واحست واللام ساكنا فان سكن ما قبل الاول ثبت نحو سددن لان الحذف اذ ذاك مفض الى اجتماع الساكنين ولو تحرك اى فان لم يحذف الاول بل يدغم نحو سددن ومس فان قلت فلم كان لم يحذف الادغام قلت لتبس ح لك حينئذ الناس كنعت واللام في فعلت لا يكون الا ساكنة فاذا قالوا است اتجه فتح فاء الكلمة لانه الاصل وانجد كسرها تنبيها على حركة المحذوف كما في تعبت ولم ادرهم قالوا المحذوف لام الفعل ثم اسكنا العين لاتصالها بتاء الضمير مع ان الحذف لا يبقى لا دليل ولان اللام لحمته اعتلال بسكونه وهذا ينتهض شبهة للكوفيين فيما سلف ولعل سواه ان الاول كان ينبغى ان يدغم ولا ادغام اخفا وهو قريب من الحذف فمناسب ان يكون المحذوف هو الاول ومن هذا قول ابى زبيد الطائى في صفة اسد

سوى ان العتاق من المطايا أحَسْنَ به فهن اليه شُوسُ

الشوسُ جمع اشوس وهو الذى ينظر جميلا بجد فيه كالمغضب قال الشيخ وكلما كثر الاستعمال فلذلك كان ظلت اكثر من مست وقوله وقول بعض العرب استخذ فلان ارضا لسيبويه فيه مذهبان هنا وان داتفا امرهما ان يكون اصله استتخذ بحذف التاء الثانية وهذا خلاف المعهود من الحذف في تضعيف كون اصله ذلك امتناعهم من ابقائها بلا اصل مع انه لا مانع منه فان قلت يجوز ان يكون المحذوف التاء الاولى علق ذلك حنفف الى كثرة التغيير اذ كان يجتمع ساكنان السين والتاء فيودى ذلك الى تغيير اخر وهو الحذف فيكون التاء الثانية تاء الافتعال والاولى مبدلة سينا كراهة التضعيف كما ابدلت التاء من السين في ست وقوله ومنه قولهم تسطيع كثير هذا لما في اصله من الجمع بين التاء والطاء والسين وشذ من ذلك تحريك الطاء للاعلال ولولا ذلك علم كما في كالم كذف في تستطيع لما كانت لا داعية الى اجتماع الساكنين فيهما لا تستقيم تحرك الاول منهما وكرهوا الادغام فيه لما لا داعية الى تحريك السين بالتقاء ذكر التاء عليها وقوله وان ست قلت حذفت منه تاءه المزيدة وابدلت التاء مكان الطاء لتوافق السين في الهمس كما قالوا ازدان لتوافق الدال الزاى في الجهر عن ان ابدال الطاء من التاء ضعيف وقوله قالوا بلعنبر وبلعجلان في بنى العنبر وبنى العجلان هذا حذف النون وشرطه ظهور لامه على اللسان وحذفوا لان النون واللام متقاربان وهذه اللام كثيرة في الاستعمال فارادوا التخفيف ولم يمكن التخفيف بالادغام اما اذا لم تظهر اللام نحو بنى النجار لم يجز الحذف لان اللام تخفى بالادغام فكانه لم يلتق متقاربان ثم الحذف ضعيف من وجهين احدهما ان الالتقاء في كلمتين الثانى ان اليا فاصلة بينهما لم يجتمعا حقيقة او الواو في بنو العنبر وكذا الفعل في علماء بنو فلان فان قيل هذه الالف تسقط وصلا وحينئذ يلتقى المثلان قلت هو مراد تقديرا فاذا حذفت الف على التقت لامها مع لام التعريف ولم يمكن الادغام في لام التعريف فحذفت لام على وقول قطرى بن الفجاءة غداة طفت علماء بكر بن وائل وعاجت صدور الخيل شطر تميم وقوله واذا كانوا يحذفون في تسع وبين فهم مع امكانه الحذف يعنى انهم اذا حذفوا فيما امكن ان يخفف

ما لا دعام لاجتماع الشلس فهم المخلفا بان يحترزوا الحذف مع فعل الدعام ولا مام لتوسع
وتوقى من الوسع والتوقى بدنى منه انفعل فعليت الواو ما وسع ما كان تفعل للمقاربة
منها ثم حذفوا الاول وان كانت هم الاصلية لان الواو قد توت بالكرة والياء قول
تفى الله فضا والكتاب الذى نتلو تفى به معلوما ولم ولن ابد لها من الواو وكراهة
ان تحذف المضارع كالماضى فعلى هذا لو قلت تفى به معلوما ولم ولن ابد لها من الواو وكراهة
عن معانى كتاب المفصل المغرب الفائق فى فقه على نصائح اهل الشرق والمغرب والله
الماءول فى مطابقة الشرح للشروح وان يجعل انوار القبول من انفسه تلوح وخاتمة
كلماته مقاربة لمولفه فى خلواته وجلواته وان يحيط به ستاره ورفرفه رحاته وان يقيه
الاثام ولا يخلى صاحبه من جزيل الثواب انه اولى منعم وظهير وهو حسبنا ونعم
الوكيل ونعم النصير وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
ووقع الفراغ من تبييضه العاشر من شوال
سنة واربعين وستمائة والحمد لله رب
العالمين

تم الشيء على الدوام الا تراى رحمه الله تعالى فى اسامى الشهور القبطية

يا ايها الشهور قط لهم شهور اولها توت مع بابه فتلهم هتور ثالثها يقول كيهك لا يدرى
طوبه فامشيروم فى رمهاتور شتبر مودع مع بشنس مستديم بونة مع ابيب شرى المذكر تور

قال رحمه الله

انا قلت لى رمهات نور
للشهر منقل الى الكامل فى السابع عشر
من نوار ظهار الشتاء الضباب
وكين الصيف الربيع فى سائر البلاد

وقال الصابر رحمه الله

المذكر الغاية وانما قلت مشترى للذكر
لانه غاية شهور هو وبؤنة يذكر

فى الثانى من رمضان سنة اربع وستين وستمائة بالقاهرة وكتبه بخطه

كذا وجدت الكاتب سعد المرزبانى بخط اليد لنا رايه اهلا ٥
فنقلناه كما وجدناه والله العزيز وفى العقد ليس ما ما ٥
الذى عليه مشترى القبط

نهاية المخطوطة